عرض كتاب

نذر العولمة

عبد الحى يحيى زلوم
الناشر : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ــ الأردن ١٩٩٩
عرض : شعبان عبد الجيد عبد المؤمن*

يقع الكتاب فى ٤١٨ صفحة ويشتمل على أثنين وعشرين فصلاً ، وقد تضمنت المقدمة توضيحاً لنتائج الاندماج والتنسيق الوثيقين بين وسائل ثورة عصر المعلومات من جهة والتمويل العالمى من جهة أخرى ، ونشوء اقتصاد عالمى قام على المالية والمعلوماتية وهو الاقتصاد الرأسمالى المعلوماتى ، وهكذا فقد أصبح هناك فى العالم اقتصاد إنتاجى يقوم على إنتاج السلع والخدمات ، واقتصاد آخر طفيلى واقتصاد يقوم على المالية والمعلوماتية ويتميز بصفتين إحداهما أنه قائم على المضاربة والثانية أنه غير منتج ، ولكنه رغم ذلك قادر على امتصاص وانتزاع ما يحققه العالم المنتج من الثروة .

أما الركيزة التى يعتمد عليها هذا الاقتصاد القائم على عدم الإنتاجية وانتزاع ثروات الآخرين فهى "العولمة" وقد تضعضعت استقلالية الدول وسادتها جراء ما هى مطالبة به طوعاً أو كرهاً ، من الانضواء تحت لواء هذا النظام العالمى الجديد . وتحاول كثير من الدول مقاومة الإخضاع غير المشروط لاقتصادها ووضع مصيره فى يد القائمين على قوانين العولمة الجديدة . وضرب المؤلف بعض الأمثلة للمضاربات التى قام بها جورج سوروس ضد الجنيه الاسترلينى عام ١٩٩٢ ، وضد الفرنك الفرنسى وأخيراً دوره فى أزمة جنوب شرق آسيا ، واوضح المؤلف أن العولمة تسببت فى ازدياد الهوة بين الدول الفقيرة والغنية ، وكذلك ازدياد الهوة بين النخبة والأكثرية فى البلد الواحد ، على سبيل المثال يمتلك واحد بالمائة من الأمريكيين ٤٨% من الثروة الأمريكية بأكملها ، بينما يمتلك ٨٠%

* مدرس الاقتصاد ــ كلية الزراعة ــ جامعة الأزهر بالقاهرة .

من الأمريكيين ما يقل نسبته عن ٨% . وتوصل المؤلف إلى أن العولمة بمؤسساتها المالية المسيطرة وممارساتها هى عبارة عن استعمار جديد تماماً كالاستعمار الكلاسيكى عتيق الطراز حيث يستولى على ثروات الآخرين ومواردهم ، ولكنه يختلف عن الاستعمار القديم بأنه لا يستولى على هذه الثروات والمصادر من خلال الاحتلال العسكرى المباشر ، ولكن من خلال عمليات أكثر ذكاء وحنكة تتم فى الخفاء ولا تراها العين المجردة ، مكنت لها وأتاحتها الاختراعات العلمية الحديثة ووسائل الإدارة المستحدثة .

ودعا المؤلف إلى رفض ثقافة وحضارة واقتصاد العولمة التى يمكن تركيبها على أدوات العولمة ولا يتم ذلك بلعنها والتأفف من شرورها ، ولكن بفهمها أولاً لدرء مخاطرها وتعظيم فوائدها بفكر متجدد نكون أحد روافده .

وقام المؤلف باستعراض ما حدث فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر من تسارع الثورة الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية والنتائج التى تمخضت عنها فى القرن العشرين والتى تمثلت فى حربين عالميتين ، وما وقع خلال الفترة الواقعة بين هاتين الحربين من ركودين كبيرين ، وهو ما يشبه تماماً ما شهده الربع الأخير من القرن العشرين من تسارع فى الثورة المعلوماتية والتى ظهرت فى أواخر الخمسينات من القرن العشرين على نحو صامت ، ومن أجل الحيلولة دون تكرار حالات كساد عظيم مرة أخرى قام واضعو السياسة فى الولايات المتحدة باقتراح رؤية لاقتصاد عالمى وأوجدوا له المؤسسات المالية الدولية مثل (البنك الدولى ـ وصندوق النقد الدولى) إلى جانب المؤسسة السياسية التى تدعو الحاجة إلى وجودها وهى الأمم المتحدة وذلك من أجل إدارة هذه الرؤية العالمية وتوجيهها .

واستطرد المؤلف بأن الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد أسهم بابتكارات تكنولوجية عظيمة وفرت ثورة لوسائل إدارة الأعمال وبدأت الاضطرابات العمالية فى الانتشار منذ عام ١٨٨٦

وحتى نهاية القرن ، وما أن شد القون التاسع عشر رحاله مدبراً حتى كان الإنتاج الصناعى يفيض عن حاجة السوق المحلى فالتفت الرأسماليون والصناعيون إلى خارج حدود الولايات المتحدة لتسويق الفائض من إنتاجهم فى تلك البلدان ، ومن هنا بدأت الحقبة الاستعمارية فى تاريخ الولايات المتحدة . وظلت الرأسمالية الاستهلاكية المنبر الرئيسى والملمح الخاص للرأسمالية الأنجلو أمريكية حتى يومنا هذا وتشارك الولايات المتحدة فيها تلك الدول الأخرى الناطقة بالإنجليزية ، ويروج هذا النمط من الرأسمالية حكومات صغيرة تقوم بالعمل لخدمة النشاطات التجارية والصناعية وتشجيع الحدود المفتوحة بين الدول .

وهذا النمط الرأسمالى يعزز تفاوتاً مفرطاً فى توزيع الثروات وحكومات محلية ضعيفة وشعباً يعيش على الكفاف ، وهذه الرأسمالية تلازمها دورة اقتصادية أدت إلى فترات ركود وكساد اقتصادى متكررة . وخرجت الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد الحرب الكونية الثانية فى الوقت الذى كانت فيه معظم الاقتصادات اليابانية والأوربية تتململ تحت الأنقاض . ومن أجل الإسراع لبناء الاقتصادات المدمرة تم استحداث رأسمالية الدولة على نحو خاص فى كل من ألمانيا وفرنسا ، وظهرت فى اليابان رأسمالية الدولة القائمة على الإنتاج وسمت بالرأسمالية ذات النمط الياباني والذى مازال ماثلاً حتى اليوم ، ثم تم تطبيق رأسمالية الدولة فى كوريا الجنوبية .

وأوضح المؤلف أن الرأسمالية غير المعلنة أو الرأسمالية المكشوفة هى النمط السائد فى الوقت الحاضر فى الدول الشيوعية السابقة والتى تم من خلالها تشكيل تحالف بين كبار رجالات الأعمال وبين الحكومة والجريمة المنظمة .

وتناول المؤلف الرأسمالية الاستهلاكية وظهور النمط الاستهلاكى والتى كانت وليدة اختراعات الثورة الصناعية وما واكبها من تطوير أساليب وعمليات الإنتاج الكمى الشامل ، لأن الاستهلاك لم يكن قادراً على مجاراة الإنتاج مما

أدى إلى قيام الولايات المتحدة بالتوجه إلى الاستعمار كوسيلة لإيجاد الطلب على الإنتاج الجديد ، وفى عالم الرأسمالية المادى البحت كان من اللازم ترفيع ثقافة الاستهلاك الجديد هذه إلى مرتبة العلم ، وقد سيطرت الرأسمالية الاستهلاكية وسادت كما لو أصبحت عقائد للناس ، وقد تم الإعلاء من شأن الثقافة الاستهلاكية لتصبح عقيدة الرأسمالية ودينها ، حيث وعدت الناس بالعيش فى جنات الخلد ولكن على هذه الأرض وفى حياتهم الدنيا .

وأشار المؤلف إلى خضوع العالم لحكم طبقة الواحد بالمائة من خلال إنشاء لجنة ثلاثية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا علم ١٩٧٣ وهى مختارة فى الغالب من مجتمعات الواحد بالمائة والتى تسيطر على الحصة الأكبر من ثروات البلدان التى تتواجد فيها ، وتمثل الشركات والبنوك المتعولمة والمؤسسات المالية والتى تمثل الأغلبية فى اللجنة ، وتقوم اللجنة الثلاثية بتطوير السياسات على الصعيدين الاقتصادى والسياسى مع أن أعضاءها يختارون اختياراً وليس عن طريق الانتخاب إلا أن سياستهم تصبح بعينها هى جداول لينفذها سياسيون محترفون يتم إيصالهم إلى السلطة فقط حين يتبنون تلك الأجندات ، ويتسلل أعضاء هذه اللجنة إلى الحكومات وينسحبون منها ليقوموا عن كثب بتطبيق بعض هذه السياسات والتى يريدون أن يحيطوها بعناية خاصة .

أما فيما يتعلق بالسيطرة الأمريكية على النفط العالمى والسيطرة على مصادر الثروة العالمية فقد تبين أن ذلك أصبح إلحاحاً وضرورة بعد ما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم خاصة وأنها قد استوردت عام ١٩٨٩ ما يعادل ٤٥% من نفطها من الخارج ، والذى أدى إلى أن ٤٠% من العجز التجاوزى الأمريكى لعام ١٩٨٩ نجم عن الواردات النفطية .

وأوضح المؤلف أن طبقة الواحد بالمائة يمتلكون كازينوهات المال العالمى والتى يتم فيها المضاربة والمقامرة وينتج عنها امتصاص أموال الاقتصاد والمنتج . ووفقاً لتقديرات "جويل كيرتزمان" محرر مجلة

"هارفارد بيزنس ريفيو" أنه مقابل كل دولار يستثمر فى الاقتصاد الحقيقى المنتج فإنه يجرى استثمار ما يتراوح بين ٢٠ :٥٠ دولار فى الأسواق العالمية غير الحقيقية والقائمة على المضاربة والمجازفة . واستعرض المؤلف قيام المضاربين بهجمات على اقتصاد كل من فرنسا عام ١٩٩٢ عن طريق الفرنك الفرنسى ، ثم بعد ذلك على الجنيه الإسترلينى بإنجلترا ، ثم الهجمات الشرسة على أسواق دول جنوب شرق آسيا والذى كان السبب الرئيسى فيه الإقراض غير المتعقل بواسطة المؤسسات المستحدثة بهذه الدول .

وفى دراسة حالة بالمكسيك للاقتصاد المالى العالمى الامتصاصى أوضحت تبنى المكسيك لحقيبة الإجراءات التقشفية التى أملاها عليها صندوق النقد الدولى والولايات المتحدة والتى كان من نتيجتها أن عانى الاقتصاد المكسيكى بشكل عام باستثناء ما يتعلق بالصادرات هذا بالإضافة إلى الانقضاض على النمور الآسيوية والذى أوضحته المقولة :

أموال عالمية مضاربة + ممولون ذوو دم بارد = كوارث قومية عالمية

وما حدث لبلدان ونمور شرق آسيا الآ فصل آخر من فصول هذه العولمة والتى استطاعت أن تحول النمور إلى قطط ، وساق أمثلة لكل من اليابان وكوريا وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا .

وفيما يتعلق بالانقضاض على المحور ــ اليابانى وتتبع ومطاردة النمط الرأسمالى اليابانى ، تبين أنه مع بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة بدأ نمط الرأسمالية الأنجلو أمريكى حربه ضد النمط الرأسمالى اليابانى بعد أن أصبح نمط الرأسمالية اليابانى فى نظر أرباب التمويل الأمريكيين منافساً خطيراً وتهديداً مباشراً للرأسمالية العالمية وذلك لأن الاقتصاد اليابانى يعتبر ثانى أضخم اقتصاد فى العالم . وكان عام ١٩٩٥ من الأعوام التى بدأت بمشكلتين على اليابان الأولى هى الطبيعة والثانى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لليابان بإلغاء القوانين التى تحد من حرية التجارة وفتح أبواب الاقتصاد اليابانى ، وكانت آخر المطالب التى أملاها الممولون

العالميون وطبقة الواحد بالمائة الأمريكية على اليابان رفع القيود والحدود على العملات الأجنبية ، ويلاحظ أن الهجوم الشرس على النظام المالى الياباني قد أخذ يتكشف خلال الربع الأول من عام ١٩٩٨ ، وبعد عام من الأزمة الآسيوية ، فإن رأسمالية السوق وتآلف واشنطن والرأسمالية المعلوماتية أصبحت على ما يبدو غير مقبولة على الصعيد العالمي ولا مرغوب فيها اللهم إلا أنها مفروضة بقوة الأمر الواقع .

وتناول المؤلف نفوذ الإعلام حيث أوضح أن عدد الشركات المسيطرة على الإعلام فى الولايات المتحدة قد بدأ فى الانكماش من ٥٠ شركة عام ١٩٨٤ إلى نحو عشر شركات فقط عام ١٩٩٦ ، وهكذا نجد أن كل الوسائل الإعلامية من صحف ومجلات واستوديوهات أفلام سينمائية وشبكات راديو متركزة فى أيدى حفنة من الناس لا يتعدون عدد أصابع اليدين، وهو ما يخلق نوعاً من التشويش والتناقض ، وقد صيغت مواد الإعلام وسخرت وسائله لتخدم الرأسمالية المعلوماتية وأصحابها وهم فئة الواحد بالمائة ، فضلاً عن ذلك فإنه يجرى تعبئة هذه الوسائل لتخدم أجندتها إنْ فى أوقات السلم وأنْ فى أوقات الحرب ، وأصبح نفوذ الوسائل الإعلامية فى عمليات التنويم المغناطيسى الجماعى للشعوب والجماهير وغسيل أدمغتها يعتبر قدراً هائلاً ومخيفاً فى آن واحد .

ومن خلال صنع القرار فى الديمقراطية الميكانيكية عن طريق ثالوث المال والإعلام والتسويق تم تجريد الديمقراطية الأمريكية من جوهرها حيث أصبحت عبارة عن عملية ميكانيكية تم إفراغها من أى مضمون ولم يبق منها سليماً سوى مظاهرها الميكانيكية مثل إجراء الانتخابات على صعيد البلدة أو الولاية أو الأمة ، وسيطرة المال وما يستطيع شراءه على العملية ، وعلى المرشحين أن يكونوا مهيئين للعمل طبقاً للأجندة المعدة سلفاً ومفصلة لخدمة مصالح تلك الأقلية وهى طبقة الواحد بالمائة الذين يمتلكون الثروات والنفوذ ويسيطرون على البنية الهيكلية للسطوة

والنفوذ فى البلاد من خلال المزيج الذى يتم بصورة ماهرة وذكية بين المال والإعلام والتسويق .

وتحت عنوان "النظام العالمى الجديد إمبراطوريات الشركات دول منقوصة السيادة وشركات سلبت سيادة الدول" استعرض المؤلف نشأة هذه الشركات فى القرن السادس عشر وحتى الآن ، حيث أصبحت الشركات ذات حجم أكبر من الحكومات وأصبح بيدها الحل والربط وأن هذه الشركات ذات النفوذ الهائل والمؤسسات المالية التى تدور معها فى نفس المدار قد أوجدت نظاماً تستطيع من خلاله تغيير التشريعات لتتلاءم مع مصالحها حتى ولو اقتضت الإجراءات تفكيك وإلغاء وتقليص الخدمات الاجتماعية مثل العلاج الطبى والمساعدات الطبية والمنافع الاجتماعية الأخرى . وتقف الشركات المتعولمة بحزم ضد أية مساعدات حكومية أو دعم وطنى . للمزارعين أو الصناعات المحلية .

وتناول المؤلف قيام غورباتشوف بإطلاق حركة البريسترويكا والتى قضت على النظام الشيوعى والاتحاد السوفيتى ، وتحولت روسيا من دولة عظمى إلى دولة لا حول لها ولا قوة تعجز حتى عن خوض حرب صغيرة كتلك التى جرت فى الشيشان . ويعرض المؤلف إلى ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا وأوضح أن أهم أحد نتائج بريسترويكا العولمة كان تعطيل الدور التاريخى للأموال من كونها مخزناً للقيمة ومقياساً للتبادل ووسيلة للدفع لتصبح سلعة أخرى ، مما نتج عنه بروز اقتصاد مالى امتصاصى لا هدف له سوى المضاربة والمتاجرة بالأموال .

مقال

تطور الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم

إعداد : رضا قويعة*

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر فى السنوات الأخيرة تطوراً فى العالم لا مثيل له منذ انتشار وتنقل رأس المال بين البلدان[1] . فحتى الأزمة المالية والاقتصادية التى اندلعت فى السنة الماضية ببعض البلدان الآسيوية لم يكن لها الأثر الكبير فى عملية عولمة رأس المال وانتشار الإنتاج السلعى عبر القارات .

ففى هذه الورقة نقترح دراسة أهم الظواهر أو الخاصيات التى تبدو قائدة ومستمرة خلال السنوات التالية فى ظاهرة تحرك رأس المال الأجنبى المباشر ، ونحاول فى فقرة أخرى إظهار التغيرات الأساسية التى طرأت ابتداء من سنة ١٩٩٨ فى هذا النوع من رأس المال العالمى . هذا مع الإشارة إلى أننا نعتمد فى هذا العمل على التقرير السنوى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) .

١- ماذا عن الثوابت أو الظواهر القائدة فى حركة الاستثمار الأجنبى المباشر :

يمكن استنتاج الظواهر التالية من دراسة دقيقة لتطور الاستثمار فى العالم خلال السنوات التالية : .

أولاً : استمرار تمركز الإنتاج السلعى والخدمات بين أيدى الشركات عابرة الحدود وفروعها فى العالم . وبالفعل كان لـ ٦٠ ألف شركة ، ٥٠٠ ألف فرع لها (سنة ١٩٩٨) الدور الكبير فى عولمة الإنتاج وترويج السلع بين البلدان المصنعة منها والنامية . ولكن فى الواقع تبقى مائة أكبر شركة هى المتحكم الأساسى منذ سنة ١٩٩٥ فى عملية العولمة هذه فى الإنتاج والترويج السلعى .

ثانيا: تبقى عملية تحرك الاستثمار المباشر محصورة أساساً بين البلدان المصنعة (وخاصة الثالوث : أمريكا وأوربا واليابان) إذ تبقى هذه البلدان فى نفس الوقت هى أكبر منتفع

* أستاذ بكلية الاقتصاد والتصرف بتونس .

من هذا النوع من رأس المال ومصدر له .

فبلدان الاتحاد الأوربى تبقى فى المقام الأول حيث صدرت سنة ١٩٩٨ مالا يقل عن ٣٨٦ مليار دولار من رأس المال وتلقت ٢٣٠ مليار دولار فى نفس السنة . هذه النتائج تفسر أساساً بالدور الهام الذى لعبته ولا تزال تلعبه المملكة المتحدة (UK) خاصة فى تصدير الاستثمار إذ استثمرت فى الخارج أكثر من ١١٤,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٨ (مقابل ٦٠ مليار دولار سنة ١٩٩٧)[٢] ، ولكن لم تتحصل إلا على ٦٣ مليار دولار (مقابل ٣٧ مليار دولار سنة ١٩٩٧) .

كذلك الشأن بالنسبة لفرنسا ، فإنها تبقى من أهم البلدان الأوربية المصدرة لرأس المال المباشر أكثر من انتفاعها به حيث صدرت ٤٠,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٨ (مقابل ٣٥,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧) ولم تستقبل إلا ٢٨ مليار دولار (مقابل ٢٣,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٧) . جدول رقم (١) . كذلك الأمر بالنسبة لألمانيا وسويسرا فإنهما يصدران أكثر من استيراد رأس المال العالمى .

ومن خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ أن أغلب البلدان الأوربية تصدر أكثر من انتفاعها بالاستثمار الأجنبى المباشر وهو ما لا نلاحظه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التى تستقطب من رأس المال العالمى أكثر من استثمارها له خارج الحدود .

ثالثاً : كذلك الشأن بالنسبة للبحث العلمى والبحث التنموى يبقى مركزاً أساساً بين مؤسسات الأمم المنتمية للبلدان المصنعة . فالفروع المنتشرة فى مختلف البلدان النامية تبقى محرومة من برامج مضبوطة للبحث التنموى (RD) معتمدة فى ذلك على الشركات الأم وليس مستغلة لأحدث التكنولوجيات المكتشفة ، مما زاد فى المنافسة العالمية .

رابعاً : واصلت البلدان فى العالم إدخال التحويرات والتعديلات الضرورية على قوانينها وذلك لمنح أكثر تشجيعات وحوافز لاستقطاب أكبر للاستثمار الأجنبى المباشر . ففى سنة ١٩٩٨ حدث ١٤٥ تغيراً فى القوانين والإطار العام لاستقبال

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك فى ٦٠ بلداً .

٢- أهم التغييرات فى حركة رأس المال العالمى المباشر :

إن تتبع التطور الحاصل فى السنوات الأخيرة للاستثمار فى العالم يبرز التغيرات التالية :

أولاً : تقلص نصيب البلدان النامية من الاستثمار خارج الحدود لسنة ١٩٩٨ . وذلك فى صالح البلدان المصنعة التى استقطبت ٥٩٥ مليار دولار مقابل ٤٦٠ مليار دولار سنة ١٩٩٧ . فالبلدان النامية ، إن كانت قد حصلت فى سنة ١٩٩٧ على مال يقل عن ١٧٣ مليار دولار فإنها لم تتحصل سنة ١٩٩٨ إلا على ١٦٦ مليار دولار فقط أى بنسبة ٢٨% من الجملة عوضاً عن ٣٧% سنة من قبل . وإلى جانب هذا التقهقر فى النسب ، يمكن ملاحظة تمركز كبير فى صالح بعض البلدان النامية حيث نرى أن ٥ بلدان فقط تستقطب ٥٥% من الاستثمار الموجه نحو البلدان النامية فى حين لا تتحصل ٤٨ بلداً على أكثر من ١% من الجملة .

ثانياً : تراجع ملحوظ فى مساهمة البلدان النامية فى الاستثمار خارج الحدود حيث تقلصت مساهمتها فى الجملة من ١٤% سنة ١٩٩٧ إلى ٨% فقط عام ١٩٩٨[٣] .ولقد كانت لأزمة البلدان الآسيوية الأثر الكبير فى تدهور تصدير رأس المال خارج حدود البلدان النامية إذ فى حين تعتبر هذه البلدان من أكبر البلدان النامية المصدرة فإنها قلصت من هذا التصدير بنسبة ٣٣% سنة ١٩٩٨ . كذلك الشأن بالنسبة لليابان الذى اختص بسياسة مصدرة لرأس المال أكثر منها بمستوردة له فإن تصديره للاستثمار تقلص بنسبة ٧% سنة ١٩٩٨ (٢٤ مليار فقط فى حين بقيت الإيرادات فى نفس المستوى ٣,٢ مليار دولار) . جدول رقم (٣) .

ثالثاً : تصاعد أهمية المؤشرات الاقتصادية فى عملية استقطاب رؤوس الأموال العالمية . فبالفعل ، فى حين كان المناخ السياسى والإطار العام القانونى والمالى هما المحددات الأساسية فى عملية اجتذاب المستثمرين واختيار مكان استقرارهم ، فإنه بالانفتاح على الخارج واتباع السياسات اللبرالية اصبح تطور السوق

المحلية وأهمية نسبة النمو الاقتصادى بالبلدان هما من أهم الحوافز المحددة لاختيار بلد الاستثمار .

ولعل هذا ما يفسر التدفق الحاصل سنة ١٩٩٨ نحو بلدان أمريكا اللاتينية حيث عرفت ارتفاعاً فى نسبة استقطابها لرأس المال الأجنبى بما لا يقل عن ٥% (أى بقيمة ٧١,٧ مليار دولار مقابل ٦٨ مليار دولار فقط سنة ١٩٩٧) . فإذا بقيت الولايات المتحدة من أكثر المستثمرين بالمنطقة فإن الاتحاد الأوربى ، خاصة أسبانيا ، زادت من اهتمامها بهذه البلدان (خاصة البرازيل الذى استقطب لوحده ٢٩ مليار دولار سنة ١٩٩٨ مقابل ١٨ مليار دولار فقط سنة ١٩٩٧) .

أما إفريقيا التى عرفت ركوداً فى اقتصاداتها فإنها لم تتحصل إلا على ٨,٣ مليار دولار من هذه الاستثمارات الأجنبية مقابل ٩,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٧ . إلا أن مصر وتونس بالنسبة لشمال إفريقية وزامبيا ونيجيريا والجابون بالنسبة لباقى البلدان الإفريقية الأخرى فقد حسنت من استقطابها لرأس المال الأجنبى نتيجة لتسجيلها نسب نمو مرتفعة خلال عام ١٩٩٨ . جدول رقم (٤) .

الهوامش :

١-بالرغم من الأزمة الآسيوية كانت نسبة نمو الاستثمار الأجنبى المباشر ٣٤% سنة ١٩٩٨ ، وهى نسبة لم يعرفها العالم منذ الثمانينات .

٢- تجدر الإشارة هنا إلى أن أهم هذه الاستثمارات تقع خارج بلدان الاتحاد الأوربى وذلك بالرغم من الوحدة النقدية الحاصلة أخيراً ، وهو ما لا يمكن فهمه إلا بعد سنوات .

٣-إنه من الملاحظ أن هذه المساهمة ارتفعت منذ عام ١٩٩٣ وخاصة عام ١٩٩٥ و ١٩٩٧ (حيث بلغت ما لا يقل عن ٦٥ مليار دولار نزلت أثرها عام ١٩٩٨ إلى ٥٢ مليار دولار فقط) .

جدول رقم (١)

حركة رأس المال فى أهم بلدان أوربا الغربية خلال الفترة (١٩٩٧ و ١٩٩٨)

(بالمليار دولار)

أوربا الغربية	١٩٦	١١٥	٣٨٦	٢٣٠
– المملكة المتحدة	٦٠	٣٧	١١٤,٢	٦٣
– فرنسا	٣٥,٦	٢٣,٢	٤٠,٦	٢٨
– ألمانيا	٤٠	٠,١–	٨٧	–
– سويسرا	١٢	٢٠	٢٣	١٠

جدول رقم (٢)

حركة رأس المال فى أمريكا الشمالية خلال الفترة (١٩٩٧ و ١٩٩٨)

(بالمليار دولار)

أمريكا الشمالية	١٣٢	١٢٠,٨	١٥٩,٥	٢٠٩,٨
– الولايات المتحدة	١٠٩,٩	١٠٩	١٣٢	١٩٣
– كندا	٢٢,١	١١	٢٧	١٦,٥

جدول رقم (٣)
مساهمة البلدان النامية فى تصدير الاستثمار المباشر خلال الفترة (١٩٩٧ و ١٩٩٨)

(بالمليار دولار)

إفريقيا	١,٥	٠,٥
أمريكا اللاتينية	١٥,٥	١٥,٥
آسيا	٤٧,٧	٣٦,١
الصين	٢,١	١,٦
هونج كونج	٢٤,٤	١٨,٧

جدول رقم (٤)
حركة رأس المال الأجنبى ببعض بلدان إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٧ و ١٩٩٨)

(بالمليار دولار)

كل القارة الإفريقية	٩,٤	٨,٣
شمال إفريقيا	٣,١	٢,٦
مصر	٠,٨٩	١.١
تونس	٠,٣٤	٠,٦٥
المغرب	١.١	٠,٢٦
الجزائر	٠,٦٣	٠,٥
باقى إفريقيا	٦,٣	٥,٧
نيجيريا	١,٥	١,٥
زامبيا	٠,١	٠,٤٥
الجابون	٠,١	٠,٣

الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة العالمية على الزراعة المصرية*

عاصم كريم عبد الحميد عبد الله**

يعتبر قيام منظمة التجارة العالمية التى تسعى إلى تحرير وتنمية التجارة الدولية علامة مميزة لأهم المتغيرات التى شهدها العالم فى الفترة الأخيرة بل أنها علامة مميزة لأهم أحداث القرنين العشرين والحادى والعشرين لما سوف يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية ، حيث إنها تساهم بشكل فعال فى تحقيق مستوى معيشى أفضل ونمو متواصل ، كما ستعمل هذه المنظمة مع كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى على إقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى الجديد، كما يعتبر الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى ختام جولة أورجواى من أهم الاتفاقيات التى أسفرت عنها الجولة ، حيث إن موضوع الزراعة أعاق إنهاء الجولة فى موعدها فى نهاية عام ١٩٩٣ ، مما أدى إلى استمرار المفاوضات ثلاث سنوات أخرى نتيجة تضارب مصالح الدول المشاركة فى المفاوضات فى مجال تجارة السلع الزراعية .

وبالنظر إلى القطاع الزراعى المصرى فإنه يعتبر أحد الركائز الأساسية فى الاقتصاد القومى ، حيث إنه يعتبر المصدر الأساسى فى توفير المواد الخام للعديد من القطاعات الاقتصادية ، بالإضافة إلى أنه يساهم بحوالى ١٨% من الناتج المحلى الإجمالى . كما يعتبر قطاع التجارة الخارجية الزراعية أهم القطاعات الاقتصادية نظراً لتأثيره المباشر على الاقتصاد القومى ، حيث تعتبر الصادرات الزراعية أحد الموارد الاقتصادية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى معيشة السكان ، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية نحو ٩,٧ مليار جنيه ، بلغت الصادرات الزراعية منها نحو مليار جنيه تمثل نحو ١٠,٣% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية الكلية وذلك خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) ، فى حين

* ملخص مأخوذ عن : رسالة دكتوراه نوقشت فى قسم الاقتصاد الزراعى ـــ جامعة الأزهر .

** مدرس مساعد بكلية الزراعة ـــ جامعة الأزهر بالقاهرة

بلغت الواردات الكلية نحو ٢٨,٩ مليار جنيه منها ٦,٩ مليار جنيه واردات زراعية تمثل ٢٤% من إجمالى قيمة الواردات الكلية وذلك خلال نفس الفترة ، الأمر الذى يستلزم العمل على تنمية الصادرات الزراعية المصرية بحيث تكون لها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية فى ظل تحرير التجارة العالمية . بالإضافة إلى العمل على زيادة الإنتاج المحلى بهدف الحد من الواردات .

وقد تبلورت مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على العديد من التساؤلات المتعلقة بأثر سياسة التحرر الاقتصادى فى مصر وتحرير التجارة الخارجية على هيكل الإنتاج الزراعى والصادرات والواردات بالإضافة إلى أثر إلغاء الدعم فى الدول المنتجة للسلع الغذائية على قيمة الواردات الغذائية المصرية ، وكذلك آثار تحرير التجارة الزراعية العالمية على القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية وفرص التصدير المتاحة أمام المنتجات الزراعية المصرية ، ومن هنا فقد استهدف البحث محاولة قياس أثر سياسة التحرير الاقتصادى وتحرير التجارة العالمية على القطاع الزراعى المصرى .

وقد أوضحت الدراسة فى الباب الثانى أن الهدف الأساسى من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هو تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى أسواق باقى الدول الأعضاء فى الاتفاقية بما يحقق تدفق واستقرار التجارة الدولية ، كما تبين أن اتفاقية الجات بدأت فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ عقدت بعدها العديد من المفاوضات بين الدول الأعضاء بداية من جولة مفاوضات ديلون (١٩٦٠-١٩٦٢) إلى مفاوضات دولة أورجواى (١٩٨٦-١٩٩٣) . وقد انتهت مفاوضات جولة أورجواى بالعديد من النتائج منها إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ، حيث أصبحت هذه المنظمة تمثل الإطار المؤسسى والتنظيمى الذى يحتوى كافة الاتفاقيات لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى مراقبة السياسات التجارية ، هذا بالإضافة إلى أنها سوف تعمل مع كلٍ من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى على إقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى الجديد .

ويمكن القول إن هناك العديد من العوامل التى أدت إلى قيام منظمة التجارة العالمية مثل : عدم قدرة الدول الغنية الاستمرار فى دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة الأنشطة الزراعية وتصاعد درجة الإغراق فى السوق العالمية خاصة من الدول الأقل تكلفة من دول جنوب شرق آسيا والتطور التكنولوجى الذى أدى إلى ظهور سلع جديدة الأمر الذى ترتب عليه استحداث أنشطة تجارية لها أهمية تتمثل فى تبادل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى ، بالإضافة إلى انهيار دول الكتلة الشرقية التى كانت تعتبر سوقاً لمنتجات الدول النامية الأمر الذى كان له الأثر البالغ فى قبول الدول النامية أحكام تحرير التجارة العالمية ، حيث أصبح سوق الدول الغنية الخيار الرئيسى أمام تجارة مجموعة الدول النامية . كما ترتب على مفاوضات جولة أورجواى إنشاء آلية لتسوية المنازعات الاقتصادية ومراجعة السياسات الاقتصادية ، حيث كانت مهمة الجات قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية محدودة بسبب محاولات الأطراف المتنازعة تشكيل هيئة تحكيم بعد مرحلة التشاور، كما أنها كانت تتطلب موافقة الأعضاء بالإجماع ، وعليه كان بوسع الطرف المدعى عليه منع أو عرقلة تشكيل هيئة التحكيم ، أما آلية تسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة العالمية فتعطى الدول الأعضاء حقاً تلقائياً فى المشاورات ، وكذا تشكيل لجان التحكيم فى اعتماد القرارات والتوصيات .

وفيما يتعلق بأثر سياسة التحرر الاقتصادى على الإنتاج من المحاصيل الرئيسية فقد اتضح زيادة إنتاج كافة المحاصيل التى شملتها الدراسة باستثناء محصول القطن حيث انخفض إنتاجه من نحو ٧٣٤٦ ألف قنطار خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٨٧) إلى نحو ٥٤٥٤ ألف قنطار خلال فترة التحرر الاقتصادى (١٩٨٨-١٩٩٧) . أما فيما يتعلق بأثر سياسة التحرر الاقتصادى على إنتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية التى شملتها الدراسة فقد اتضح أيضاً زيادة إنتاجية كافة المحاصيل باستثناء محصول القطن فقد انخفضت إنتاجية الفدان من نحو ٦,٨٢ قنطار/فدان خلال الفترة الأولى إلى نحو ٦,١٢

قنطار/فدان تمثل نحو ١٠% من متوسط إنتاجية الفدان خلال الفترة الأولى . كما أظهرت نتائج الدراسة أنه فيما يتعلق بأثر سياسة التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى فقد اتضح زيادة المساحة المحصولية من نحو ١٠,٩٤٣ ألف فدان كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) إلى نحو ١٢,٥١٣ لف فدان كمتوسط للفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) بلغت نسبتها ١٤,٥% من إجمالى المساحة المحصولية للفترة الأولى .

كما أظهرت نتائج الدراسة فى الفصل الثانى أنه فيما يتعلق بأثر تغير السياسة الزراعية على تكاليف الإنتاج فقد اتضح تزايد التكاليف الإنتاجية لكافة المحاصيل التى شملتها الدراسة وإن اختلفت هذه الزيادة من محصول لآخر . أما فيما يختص بأثر سياسة التحرر الاقتصادى على هيكل بنود وتكاليف الإنتاج لأهم المحاصيل الرئيسية فقد اتضح انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة العمالة واستخدام الحيوانات فى كافة المحاصيل التى تناولتها الدراسة خلال فترة التحرر الاقتصادى بالمقارنة لفترة ما قبل التحرر الاقتصادى ، فى نفس الوقت زادت مساهمة الآلات الزراعية ، أما فيما يتعلق بالأسمدة فقد اتضح ارتفاع أهميتها النسبية خلال مرحلة التحرر الاقتصادى ويرجع ذلك إلى أن سياسة التحرر الاقتصادى تهدف إلى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج خاصة الأسمدة .

أما بالنسبة للأسعار المزرعية فقد اتضح زيادة الأسعار المزرعية لكافة محاصيل الدراسة خلال مرحلة التحرر الاقتصادى بالمقارنة بفترة ما قبل هذه المرحلة . كما زاد صافى العائد الفدانى لكافة المحاصيل خلال نفس الفترة وإن اختلفت هذه الزيادة من محصول لآخر ، كما أشارت نتائج الفصل الثالث فى هذا الباب أنه فيما يختص بالآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادى على العمالة الزراعية فقد زاد عدد العاملين فى القطاع الزراعى من نحو ٤٣٤٢,٥ ألف عامل خلال مرحلة ما قبل التحرر الاقتصادى (١٩٨٠-١٩٨٧) إلى نحو ٤٦٨٨,١ ألف عامل خلال مرحلة التحرر الاقتصادى (١٩٨٨-١٩٩٧) بنسبة ٨% من متوسط عدد العاملين

فى القطاع الزراعى خلال الفترة الأولى .

كما أظهرت نتائج الدراسة فى الفصل الأول من الباب الرابع أنه فيما يتعلق بأثر سياسة التحرر الاقتصادى على الميزان التجارى والميزان التجارى الزراعى المصرى ، أنه يعانى من عجز متزايد ، حيث بلغ العجز فى الميزان التجارى ، والميزان التجارى الزراعى المصرى نحو ٨ ، ١,٤ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) ارتفع إلى نحو ١٩ ، ٥,٩ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) على الترتيب .

كما أوضحت نتائج الدراسة فى الفصل الثانى زيادة الرقم القياسى لإجمالى قيمة وسعر الصادرات المصرية ، بينما انخفض الرقم القياسى لكمية الصادرات وذلك خلال عام ١٩٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٩٢ .

أما فيما يختص بالواردات فقد اتضح زيادة الرقم القياسى لقيمة وكمية الواردات ، بينما انخفض الرقم القياسى للسعر ، الأمر الذى يوضح وجود زيادة مستمرة فى كمية الواردات لتغطية قصور الإنتاج المحلى عن مواجهة الاحتياجات السكانية .

كما تناول الفصل الثالث فى هذا الباب تطور هيكل الصادرات الزراعية المصرية وتوزيعها الجغرافى فى ظل تحرير التجارة العالمية (١٩٩٥-١٩٩٧) حيث تبين أن الصادرات المصرية تتركز فى صادرات القطن ، والأرز ، والبطاطس ، والبرتقال ، والبصل ، والطماطم ، حيث بلغت قيمتها نحو ١٠٧٨ مليون جنيه تمثل نحو ٨٥,٥٦% من إجمالى قيمة الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة كما أظهرت نتائج هذا الفصل أيضاً أنه فيما يتعلق بتطور الواردات الزراعية المصرية فقد اتضح أنها تتركز فى كل من القمح ، والذرة الشامية ، والسكر ، حيث بلغت قيمة وارداتها نحو ٤٦٣٩ مليون جنيه تمثل نحو ٥٠% من إجمالى قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) .

كما أظهرت نتائج الفصل الرابع من هذا الباب تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الصادرات المصرية من محاصيل القطن والأرز، والبطاطس ، والبرتقال، والبصل،

والطماطم بالإضافة إلى أهم المحاصيل الاستيرادية من القمح والذرة الشامية، والسكر بهدف تحديد أولويات واتجاهات سياسة التجارة الخارجية فى المستقبل نحو الاهتمام بالعناصر الأساسية التى يمكن أن تؤدى إلى تنمية الصادرات من تلك المحاصيل وتحسين أوضاعها التنافسية فى الأسواق الخارجية ، وكذلك تحديد أولويات واتجاهات السياسة الاستيرادية نحو الاهتمام بها فى المستقبل .

وقد أوضحت نتائج التحليل أنه باستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد المرحلى أن أهم المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر فى الصادرات المصرية من القطن هى نسبة الإنتاج المحلى للإنتاج العالمى ، ونسبة الصادرات المصرية العالمية ، وسعر التصدير المصرى بالجنية/طن ، وسياسة التحرر الاقتصادى ، حيث إن هذه العوامل متجمعة يمكنها تفسير نحو ٩٤% من المتغيرات فى الكميات المصدرة من القطن .

أما عن أهم المتغيرات المؤثرة على الكميات المصدرة من الأرز المصرى فقد تبين أنها تنحصر فى المساحة المنزرعة بالأرز ، ونسبة السعر التصديرى المصرى إلى السعر العالمى ، والإنتاج العالمى من الأرز ، وسياسة التحرر الاقتصادى حيث تعتبر هذه العوامل مجتمعة مسئولة عن نحو ٨١% من المتغيرات فى الكميات المصدرة منه .

أما البطاطس فقد اتضح أن المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على صادراتها هى المساحة المنزرعة ، وسعر تصدير هولندا حيث يعتبر هذان العاملان مسئولين عن ٧٤% من المتغيرات فى الكميات المصدرة من البطاطس .

كما اتضح أن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الكميات المصدرة من البرتقال هى سعر تصدير برتقال الأردن ، والإنتاج العالمى من البرتقال ، حيث يعتبر هذان العاملان مسئولين عن ٨٠% من المتغيرات فى الكميات المصدرة منه .

وأظهرت نتائج التحليل أن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الكميات المصدرة من محصول البصل تنحصر فى السعر العالمى ، وإجمالى

واردات المملكة العربية السعودية حيث يعتبر هذان العاملان مسئولين عن ٩٦% من التغيرات فى الكميات المصدرة من البصل .

أما فيما يتعلق بأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الكميات المصدرة من الطماطم فإنها تنحصر فى إنتاجية الفدان ، ونسبة الصادرات المصرية إلى الإنتاج المحلى ، حيث يعتبر هذان العاملان مسئولين عن ٩٦% من المتغيرات فى الكميات المصدرة من الطماطم .

وفيما يخص أهم المتغيرات التى تؤثر على الكميات المستوردة من القمح فقد تبين أنها تنحصر فى الإنتاج المحلى فقط حيث إن هذا العامل مسئول عن ٦٤% من الكميات المستوردة من القمح .

وبالنسبة لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الكميات المستوردة من الذرة الشامية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٧) فقد اتضح أنها تنحصر فى عدد السكان ، والسعر العالى ، وإنتاج الأرجنتين حيث تعتبر هذه العوامل مجتمعة مسئولة عن ٨٨% من التغيرات فى الكميات المستوردة من الذرة الشامية .

أما عن أهم المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على الكميات المستوردة من السكر فهى الإنتاج المحلى من السكر، والواردات العالمية ، والإنتاج العالمى منه ومتوسط نصيب الفرد ، حيث تعتبر هذه العوامل مجتمعة مسئولة عن ٦٦% من التغيرات فى الكميات المستوردة وذلك خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) .

وقد حاولت الدراسة فى الباب الخامس تقدير الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على قيمة أهم الواردات والصادرات فى ضوء افتراضين : الأول استقرار كمية الواردات والصادرات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) مع توقع ارتفاع الأسعار العالمية . حيث تبين أن جملة الواردات المصرية من القمح ، والذرة الشامية ، والسكر قد بلغت نحو ١٩٩٤، ٧٦٤ ، ٢١٢ مليون جنيه على الترتيب لمتوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٤) يتوقع أن تزيد إلى نحو ٢٠٨٨,٧ ، ٩٥٦ ، ٢٣٣,٢ مليون

جنيه على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) .

أما فيما يتعلق بالتغيرات المتوقعة فى قيمة صادرات القطن والأرز فقد تبين أن قيمة صادراتها بلغت نحو ٣٠٧,٨ ، ١٩٣,٤ مليون جنيه على الترتيب خلال الفترة الأولى ، يتوقع أن ترتفع إلى نحو ٣٧٤,٢٣ ، ٢٠١,٩ مليون جنيه على الترتيب . أما الافتراض الثاني فيتوقع زيادة كمية الواردات مع ارتفاع الأسعار العالمية من تلك المحاصيل عام ٢٠٠٥ ، حيث اتضح أن كمية الواردات المصرية من القمح ، والذرة الشامية ، قد بلغت نحو ٤٥٥٦,٢ ، ١٧٢٢ ألف طن على الترتيب وذلك خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٤) يتوقع أن تزداد إلى نحو ٦٠٤٥,٤ ، ٢٣٨١ على الترتيب وذلك خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٥) .

أما فيما يختص بمحصول السكر فقد أظهرت التقديرات أن الواردات منه بلغت نحو ١٦٦ ألف طن خلال الفترة الأولى يتوقع أن ينخفض بنحو ٦٦ ألف طن خلال الفترة الثانية .

كما أشار تقدير الفصل الثانى من هذا الباب أنه فيما يختص بأثر تحرير التجارة على الإنتاج والطلب على أهم المحاصيل الزراعية الرئيسية وفقاً لنموذج Swopsim طبقاً لثلاثة من السيناريوهات البديلة لتحرير التجارة العالمية الزراعية، فإنه وفقاً للسيناريو الثالث الذى يتضمن التحرير الكامل للتجارة من قبل كافة الدول المتقدمة والنامية ففى مجال إنتاج القمح ، والذرة الشامية فإنه من المتوقع أن يبلغ الإنتاج نحو ٨٩٠٠,٤ ، ٧٤٤٠,٣ ألف طن على الترتيب كما يتوقع أن يبلغ الاستهلاك نحو ١٣٩٦٤,٥ ، ٩٠٦٧,١ ألف طن على الترتيب ، وبالتالى يتوقع أن تبلغ الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك نحو ٥٠٦٤,١ ، ١٦٢٦,٨ ألف طن على الترتيب وذلك عام ٢٠٠٥ . يتم استيرادها من الخارج أما فيما يختص بمحصول السكر فقد أوضحت التقديرات أن الإنتاج المحلى من السكر يتوقع أن يبلغ نحو ١٨٧٧,٣ ألف طن ، كما يبلغ الاستهلاك نحو ١٨٢٨,٢ ألف طن وبالتالى يتحقق فائض يبلغ نحو ٤٩,١ ألف طن وذلك عام ٢٠٠٥ .

كما تناول الفصل الثالث من هذا الباب أثر تحرير التجارة العالمية على قيمة الواردات من أهم السلع الاستيرادية فى ضوء افتراضين هما : ثبات كمية الواردات على ما هى عليه خلال متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٤) أما الافتراض الثانى فهو تغير كمية الواردات عام ٢٠٠٥ . ففى ضوء الافتراض الأول وفقاً لنموذج Swopsim فإنه من المتوقع أن تبلغ الزيادة فى الواردات المصرية من القمح ، والذرة الشامية ، نحو ٣٣٩ ، ١٧٦ مليون جنيه على الترتيب أما فى ضوء الافتراض الثاني فإنه من المتوقع أن تبلغ الزيادة فى قيمة الواردات من القمح والذرة الشامية نحو ٤٤٤ ، ١٦٧ مليون جنيه على الترتيب .

التوصيات :

توصى الدارسة من خلال ما توصلت إليه من نتائج بالآتي :

١- ضرورة وجود مؤسسات حكومية ذات كفاءة عالية تقوم بإنتاج البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية ، والرقابة الفعالة المستمرة ، وتزويد المنتج والمسوق بالمعلومات التى تمكنهم من الاستجابة لعوامل السوق .

٢- ضرورة الاهتمام بالسياسة السعرية للمحاصيل الزراعية بما يحقق أرباحاً مناسبة بالنسبة لمزارعى تلك المحاصيل ، مع الأخذ فى الاعتبار الزيادة فى تكاليف المعيشة بالريف .

٣- ضرورة التعرف على احتياجات أسواق الدول الصناعية المتقدمة من السلع المصرية وكذلك الترويج للمنتجات المصرية فى تلك الدول حتى يمكن زيادة الصادرات إليها وبالتالى تحسين الميزان التجارى المصرى مع تلك الدول .

٤- ضرورة تعديل سياسات التجارة الخارجية المتبعة بما يتفق مع حقيقة أن الأسواق العربية هى امتداد طبيعى للسوق المصرى ، بالإضافة إلى الترويج للمنتجات المصرية فى الأسواق العربية حتى يمكن زيادة كمية ونوعية الصادرات إليها ، وبالتالى يتحسن الفائض فى الميزان التجارى .

٥- ضرورة التعرف على الأسباب التى أدت إلى انخفاض الصادرات

المصرية وهل يرجع ذلك إلى انخفاض مواصفات الجودة أو زيادة الإنتاج للدول التى تصدر إليها السلع المصرية حتى يمكن الوقوف على سبب هذا الخلل ومعالجته وبالتالى تحسين الوضع التصديرى للسلع المصرية .

٦- ضرورة العمل على تنوع وزيادة الكميات المصدرة من أهم المحاصيل التصديرية المصرية ومحاولة العمل على تصدير سلع أخرى مثل النباتات الطبية والعطرية .

٧- ضرورة توجيه قدر أكبر نحو الاهتمام بالسياسة الإنتاجية لمحصول القطن ، وضرورة رسم سياسة التجارة الخارجية فى ضوء تحقيق انتظام الكميات المعروضة من القطن المصرى فى الأسواق العالمية ، مع ضرورة إجراء دراسات مستمرة عن أحوال السوق العالمية ، من ناحية الكميات المعروضة من الدول المنافسة للقطن المصرى .

٨- ضرورة الإبقاء على المساحة المنزرعة بالأرز ، أو محاولة زيادة المساحة المنزرعة منه عن طريق زراعة الأصناف التى لا تحتاج إلى كميات كبيرة من مياه الرى ، أو محاولة زيادة الإنتاجية الفدانية منها ، والاهتمام بالسياسة التسعيرية ، واتباع سياسة تسعيرية تصديرية مناسبة تتضمن المنافسة فى الأسواق الخارجية للأرز ، وأحوال السوق العالمية ، بالإضافة إلى الدور الهام الذى تقوم به سياسة التحرر الاقتصادى من تعديل أولويات واتجاهات السياسة التصديرية لمحصول الأرز .

٩- ضرورة تخطيط السياسة التصديرية لمحصول البطاطس على أساس يسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية سعريه فى الأسواق الخارجية ، خاصة فى ظل المنافسة الكبيرة التى تواجهها من منتجات الدول الأخرى ، وكذلك محاولة الإبقاء على المساحة المنزرعة محلياً وزيادة إنتاجية الفدان منها .

١٠- ضرورة التخطيط لأسعار البرتقال فى الدول المنافسة للبرتقال المصرى فى أسواقه التصديرية ، بالإضافة إلى ضرورة توافر المعلومات والبيانات عن المعروض العالمى من البرتقال .

١١- ضرورة تخطيط السياسة التصديرية لمحصول البصل على أساس يسمح لها بتحقيق مسيرة تنافسية سعرية فى الأسواق العالمية ، وكذلك ضرورة أخذ الأسعار العالمية فى الاعتبار عند رسم السياسة التصديرية لمحصول البصل، بالإضافة إلى ضرورة التعرف على احتياجات السوق السعودى من البصل، وكذلك مدى توفر الإنتاج المحلى ، وكميات الإنتاج ، والأسعار التصديرية للدول المنافسة للبصل المصرى خاصة فى السوق السعودى.

١٢- ضرورة أن تولى السياسة الزراعية أهمية خاصة للإنتاجية الفدانية لمحصول الطماطم حتى يمكن زيادته ، بالإضافة إلى ضرورة عمل المزيد من الدراسات حول الإمكانيات التسويقية والتصديرية لهذا المحصول .

١٣- ضرورة العمل على زيادة الإنتاج المحلى من القمح عن طريق التوسع الرأسى بزيادة الإنتاجية الفدانية ، أو عن طريق زيادة المساحات المنزرعة خاصة فى ظل المساحات المستصلحة من الأراضى الجديدة .

١٤- ضرورة توافر المعلومات والبيانات عن الأسعار العالمية السائدة للذرة الشامية فى مختلف الأسواق حتى يمكن الاستفادة من الفروق السعرية خاصة فى ظل تحرير التجارة العالمية ، بالإضافة إلى ضرورة التعرف على المعروض من الذرة فى الأرجنتين .

١٥- ضرورة الاهتمام بالسياسة الإنتاجية الخاصة بمحصول قصب السكر وبنجر السكر ، والعمل على زيادة محصوليهما ، أو التوسع الأفقى فى زراعة بنجر السكر فى الأراضى بعد نجاح تجربته فى تلك الأراضى الجديدة . بالإضافة إلى ضرورة توافر المعلومات والبيانات عن الطلب العالمى والأسعار العالمية للسكر .

١٦- ضرورة تغير أهداف السياسة الزراعية طبقا للتغيرات الداخلية والعالمية سواء فى الإنتاج أو السياسات التصديرية للدول الأجنبية حتى يمكن تجنيب البلاد الآثار الضارة لتلك التغيرات .

ندوة

الشراكة بين المؤسسات الصناعية*

يومى ١١، ١٢ نوفمبر ١٩٩٩ تونس

ساهم أعضاء "مجموعة البحث فى المؤسسة والإنتاج" (GREP) فى الندوة الدولية التى عقدت بمساهمة أعضاء ورئيس مركز البحث "ADIS" بجامعة بارين الجنوبية "Jean Monnet" . وقد دار النقاش حول موضوع "الشراكة بين المؤسسات الصناعية كنمط اندماج فى المنطقة الأورـ متوسطية" .

وكان الموضوع قد استقطب اهتمام المشاركين لا فقط لحداثته وإنما أيضاً لانتشار ظاهرة التحالف والشراكة بين المؤسسات الصناعية الصغرى منها والكبرى وذلك سواء بالبلدان المصنعة أو البلدان النامية .

ولقد طرح فى الأول العديد من الأسئلة النظرية والتطبيقية والهادفة إلى فهم مدى تطور هذه الظاهرة فى العالم وتحليل أبعادها وانعكاساتها على نمط تسيير المؤسسة الصناعية فتمحورت التساؤلات حول :

١- كيفية طرح النظريات الاقتصادية لموضوع الشراكة بين الشركات الصناعية المنتمية للشمال والجنوب[1]. وما هى المواضيع الأساسية التى استقطبت اهتمام المنظرين الاقتصاديين وكيف طرحت إشكالية هذه الظواهر ؟

٢- تحديد العناصر الأساسية والضرورية لنجاح عملية الشراكة بين المؤسسات وفهم العوائق التى تحول دون ديمومة التعاقد والشراكة .

٣- معرفة أشكال وأنماط الشراكة بين المؤسسات وخصوصية كل منها التعاقدية وغير التعاقدية والمالية والتجارية وغيرها .

٤- تحليل فوائد ظاهرة الشراكة لا فقط على المؤسسة الصناعية أو المختصة فى البحث العلمى والتكنولوجى أو غيرها . (المستوى المايكرو) وإنما أيضاً على الاقتصادات ككل (المستوى الماكرو).

---

* إعداد : رضا قويعة أستاذ اقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس .

٥- ترصد خاصيات تطور هذه الظاهرة عبر العالم وذلك من خلال التحليل القطاعي والجغرافي ، ودراسة انعكاساتها على ميكانيزمات وآليات السوق .

٦- دور الدولة والقطاع العام في تشجيع "الشراكة" وإنجاح المشاريع التعاقدية .

ولقد حاولت العديد من الأوراق المعروضة في اليومين الإجابة عن هذه التساؤلات معتمدة في ذلك على الدراسات الميدانية والتجارب القطاعية في بعض البلدان . وأكد بعض الحاضرين على انتشار هذه الظاهرة في العالم وفي مختلف القطاعات وهو ما يبعث على التساؤل والحيرة في عالم انتشرت فيه الليبرالية والتفتح على الخارج وقويت فيه التحالفات والشراكة الجهوية والقطرية وحتى بين الشركات الصناعية والخدمات .

وكان حضور بعض الإداريين ورجال الأعمال إلى جانب الباحثين المدربين من إيطاليا وتونس وفرنسا قد أثرى النقاش وركزه خاصة حول التجربة التونسية في ميدان الشراكة .

وكانت دراسة نتائج البحث الميداني الذي قام به أعضاء الـ GREP بتونس مع ٣٢ من أصحاب الشركات المرتبطة بعلاقة شراكة مع أجانب : فرنسيين وألمان وإيطاليين وبلجيكيين ، قد ركزت الاهتمام حول :

- طبيعة "الشراكة" بتونس .
- انعكاساتها على نمط تسيير وإدارة المؤسسة التونسية وخاصة من ناحية التشغيل والتكوين المهني .
- مدى استقرار هذه الشراكة .
- طبيعة الصعوبات التي تحول دون استمرارية وتطور الشراكة .
- ركائز وأسس الشراكة في المؤسسات .

وكانت الندوة قد دارت في قاعدة "مركز النشر الجامعي" بالمركز الجامعي بتونس يومي ١١ ، ١٢ نوفمبر ١٩٩٩ . وستنشر الدراسات في قريباً في كتاب جماعي لكل الباحثين التونسيين والفرنسيين والإيطاليين .

مقتطفات اقتصادية

- أوضاع المياه فى منطقة شمال إفريقيا (القضايا والتحديات فى القرن الواحد والعشرين) .
- التجارة بين الدول الإسلامية .
- السياسات الحكومية البيئية وقرارات المنشآت الصناعية مع إشارة خاصة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي.
- المساواة بين الجنسين والإنصاف والعدل وتمكين المرأة : التغيرات الإجرائية وتطبيق المفاهيم المستجدة .

أوضاع المياه فى منطقة شمال إفريقيا (القضايا والتحديات فى القرن الواحد والعشرين)

ماخوذة عن

The noxious of Food Security Population and Environment in North Africa. Economic Commission for Africa (ECA) sub- Regional Development Centre (SRDC- North Africa)

تمثل المياه أحد التحديات الرئيسية التى تواجهها المنطقة فى القرن الواحد والعشرين . وبفرض أن الحد الأدنى اللازم للاستهلاك العادى لموارد الميله للفرد من السكان فى عام ١٩٩٥ (١٠٠٠م^3)، فإن المنطقة يمكن أن تصبح معرضة بشكل خطير لعجز مزمن فى المياه . وبعض الدول تواجه مشكلة ضخمة بهذا الشأن وهى الجزائر والمغرب وتونس . أما السودان وموريتانيا فرغم أن الاستهلاك الحالى أقل من (١٠٠٠م^3)، توجد موارد مائية كافية للوصول بالاستهلاك إلى أعلى من هذا المعدل . وبالنسبة لمصر فهى تسحب حالياً تقريباً كل التيار المتجدد ، ولكن مازال الاستهلاك فى عام ١٩٩٥ أقل من معدل الأمان (١٠٠٠ م^3) . أما ليبيا فقد اعتمدت على المياه الجوفية إلى حد كبير وتحقق معدل استهلاك قدره (٨٥٢ م^3) .وبالنسبة لمصادر الطلب على المياه فإن قطاع الزراعة يعد المستخدم الرئيسى فى المنطقة حيث يستحوذ على ٨٧% من الاستهلاك الكلى . وتشترك الصناعة والخدمات العامة والاستخدام المنزلي فى الـ ١٣% الباقية . وبخلاف محدودية المتاح من المياه بالمقارنة بالطلب ، هناك مشكلة تدهور نوعية المياه . ويرجع هذا التدهور لعدة أسباب منها الاستخدام الكثيف للكيماويات فى الزراعة ، والتلوث الناتج عن الصناعة ومياه الصرف من التجمعات الحضرية . ولأن لتدهور نوعية المياه أثراً خطيراً على الصحة العامة لذلك فإن اتخاذ إجراءات من أجل الحفاظ على نوعية سليمة لمياه الشرب يجب أن يحظى بدرجة كبيرة من الاهتمام والمتابعة الدقيقة ، وعلى الحكومات أن تضع الآليات الضرورية فنياً وتشريعياً

واقتصادياً من أجل حماية هذا المورد الهام من التدهور ولمقابلة الاحتياجات المتزايدة من المياه فى القرن الحالى .

ونظراً لأن الفجوة بين الاستهلاك والمتاح من المياه ستتسع بمرور الزمن ، هناك حاجة ملحة علاوة على البحث عن مصادر جديدة ، لتحسين التخطيط وإدارة المتاح من المياه المتجددة والمياه الجوفية والمعالجة . والخطوة الأولى تتمثل فى تحديد دقيق للمتاح من المياه من كافة المصادر ، ثم يليها اتباع خطوات للتوفير فى الاستخدام . وأكثر المجالات التى يمكن أن يتحقق هذا التوفير من خلالها هو الزراعة المروية ، لأن جفاف المناخ فى المنطقة يعد عاملاً أساسياً فى استهلاك مياه الرى ، كما أن الزراعة هى أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه . كذلك من الضرورى القضاء على تسربات المياه فى كل مكان سواء كان ذلك بالنسبة لمياه الشبكات فى قنوات الرى ، أو فى المنازل .

ورغم أن دول المنطقة جميعاً على دراية تامة بأهمية الإدارة الرشيدة لهذا المورد الحيوى إلا أن الخطوات التى تتخذ لإدارته غير كافية ، وأحياناً كثيرة تكون غير متوافقة مع الأساليب والتكنولوجيات الحديثة لذلك يعد اتباع تكنولوجيا كفء من سدود وبحيرات صغيرة ، والرى بالتنقيط ، والمعالجة البيولوجية لمياه الصرف وتجميع المياه على الأسطح ، وغيرها ، من الأمور التى يمكن أن ترقى بمستوى إدارة مورد المياه وفى نفس الوقت تكون تكلفتها فى حدود معقولة .

وأخيراً هناك شرط رئيسى لنجاح أى برنامج لإدارة الموارد المائية وهو أن تتميز الإدارة بالشمول وتأخذ فى اعتبارها احتياجات المستخدمين ، والاختيارات التكنولوجية وتسهيلات الصيانة وتوفير المعلومات والتدريب ، وتسهيل الحصول على التكنولوجيات الملائمة بواسطة المستخدمين

التجارة بين الدول الإسلامية

ماخوذة عن

منظمة المؤتمر الإسلامى
المركز الإسلامى لتنمية التجارة
التقرير السنوى ١٩٩٨

عرفت المبادلات التجارية للدول

الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٩٦ تطورات إيجابية ، فقد زادت الصادرات بنسبة ٤٤,٨% والواردات بنسبة ٤١,٩% مقارنة مع سنة ١٩٩٣ . كما تحسنت نسبة تغطية الصادرات بالواردات الإجمالية بطبقة طفيفة بلغت ٢,٠٢% حيث انتقلت من ٩٧,٨٩% سنة ١٩٩٣ إلى ٩٩,٨٧% سنة ١٩٩٦ ، وسجل الحاصل الإجمالى للميزان التجارى للدول الأعضاء تراجعاً هاماً فى العجز حيث تحول من ٥,٩ مليار دولار أمريكى سنة ١٩٩٣ إلى ٠,٥ مليار دولار أمريكى سنة ١٩٩٦ .

وقد شكلت حصة تجارة الدول الأعضاء ٧,٧٧% من الصادرات العالمية و ٧,٥٧% من الواردات العالمية مقابل ٧,٣٧% و ٧,٣٠% على التوالى سنة ١٩٩٣ أى بزيادة طفيفة فى حصة السوق مقارنة مع سنة ١٩٩٣.

أهم الفعاليات التجارية العالمية فى ما يخص تجارة السلع : تحتل المنطقة الآسيوية مركز الصدارة من حيث الصادرات والواردات التى سجلت على التوالى ٤٤,٥١% من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء و ٤٣,٦١% من الواردات الإجمالية للدول الأعضاء ، ثم يأتى مجلس التعاون الخليجى ٣٠,٦٣% و ٢١,٤٧% ، والشرق الأوسط ٩,٧٣%، ٢١,٧٣% ، واتحاد المغرب العربى ٨,٩٣% و ٨,٠٨% ثم إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ٦,٢% ، ٥,١١% .

أما عن هيكل تجارة السلع فقد بلغت الصادرات من المحروقات المعدنية والمواد المنجمية والمعادن (٤٠,٠٦% من صادرات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى) ، والمواد الأولية (٢٨,٢٥%) ، ومختلف المواد المصنعة (٢٠,٩٢%) ، والنسيج والملابس (٨,٣٥%) والآليات ومعدات النقل (٢,٤٢%) . كما بلغت الواردات من سائر المواد المصنعة (٣٨,٥٣% من واردات الدول الأعضاء) ، والآليات ومعدات النقل (٢٩,٦٥%) والمواد الغذائية (١٧,٠٩%) والمحروقات (٧,٣٩%) ، وسائر المواد الأولية (٦,٥٣%) .

وفيما يتعلق بالتجارة البينية للدول

الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى فقد سجلت قيمة التجارة داخل منظمة المؤتمر الإسلامى زيادة هامة سنة ١٩٩٦ مقارنة مع سنة ١٩٩٤ ، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة ٢٣% منتقلة من ٣١,٧ إلى ٣٨,٩ مليار دولار أمريكى ، أما عن الواردات فقد ازدادت بنسبة ٢٨,٩% حيث انتقلت من حوالى ٣٢,٢ إلى ٤١,٥ مليار دولار أمريكى .

ويمكن تفسير زيادة المبادلات التجارية الإسلامية الداخلية بين سنتى ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى انضمام بلدان جديدة إلى منظمة المؤتمر الإسلامى مثل (أوزبكستان ، سورينام ، توجو) وكذلك إلى مساهمات البلدان التالية : **على مستوى الصادرات:** السعودية (١٦٩٦ مليون دولار) ، ماليزيا (١٠٩٠ مليون دولار) ، كازاخستان (٥٠٢ مليون دولار) ، سوريا (٤٩٣ مليون دولار) ، أوزبكستان (٤٧٢ مليون دولار) ، الإمارات العربية المتحدة (٤٣٧ مليون دولار) ، الباكستان (٤٠٦ مليون دولار) ، تركيا (٣٨٩ مليون دولار) .

على مستوى الواردات: تركيا (١١٨٥ مليون دولار) ، الباكستان (١٠٥٢ مليون دولار) أوزبكستان (٨١٩ مليون دولار) ، الإمارات العربية المتحدة (٩٠٤ مليون دولار) ، إندونيسيا (٨٥٦ مليون دولار) ، السعودية (٧٤٩ مليون دولار) ، اليمن (٦٦٩ مليون دولار) ، سوريا (٤٨٦ مليون دولار) ، مصر (٣٩١ مليون دولار) ، وكازاخستان (٣٨٧ مليون دولار) . .

السياسات الحكومية البديلة وقرارات المنشآت الصناعية مع إشارة خاصة لحالة دول مجلس التعاون الخليجى

ماخوذة عن

منار على محسن مصطفى
سلسلة دراسات اقتصادية
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة
العدد ١٣ ــ أكتوبر ١٩٩٩

تتمثل أهم مظاهر التلوث الصناعى فى تلوث الهواء وتلوث مياه الأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات وتلوث

البيئة بالمخلفات الصناعية السائلة والصلبة . وتختلف الأنشطة الصناعية من حيث إنتاجها للملوثات من الناحيتين الكمية والنوعية وبالتالى تختلف آثارها الملوثة على البيئة . ويتم تلوث الهواء الناتج عن الصناعة من إضافة غازات كيميائية غير مرغوب فيها إلى الهواء الجوى نتيجة للاحتراق غير الكامل للوقود المستخدم فى الصناعات المختلفة أو من إطلاق هذه الغازات من المصانع مباشرة أو من حرق النفايات الصلبة . أما تلوث مياه الأنهار والبحيرات والمحيطات فمن المعروف أن أهم مصادر تلوث المياه هو النفط بسبب الحوادث التى تتعرض لها ناقلات النفط والتى تؤدى إلى تسرب النفط أو بسبب ناقلات النفط بعد إفراغ حمولتها من البترول ومنتجاته فإنها تملأ خزاناتها بماء البحر المستعمل كثقل لحفظ توازنها وعند مغادرتها الميناء تفرغ حمولتها من هذا الماء الملوث بالنفط فى البحر ، أو من مصافى النفط التى تلقى المياه المستهلكة فى عمليات التكرير فى المسطحات المائية ، أو التنقيب وإنتاج النفط فى عرض البحر الذى يؤدى إلى تسربه من الآبار ، ولكن للملوثات الصناعية أثر فعال أيضاً فى تلوث المياه من خلال إلقاء المياه الصناعية والمخلفات إلى المسطحات المائية وهذه الملوثات تؤدى إلى تقليل كمية الأكسجين فى المسطحات المائية مما يهدد الحياة البحرية ويؤثر على صحة الإنسان المستهلك النهائى للكائنات البحرية ومياه الشرب . ومصادر تلوث المسطحات المائية الصناعية عديدة ومن أهمها : المياه الصناعية ، المخلفات الصناعية ، الأمطار الحمضية . وينتج تلوث البيئة بالمخلفات الصناعية السائلة والصلبة عن طريق العملية الإنتاجية الصناعية والتى تنتج نفايات صناعية صلبة وشبه صلبة وسائلة بعضها شديد الخطورة ، ولقد ساعدت الطرق العشوائية فى التخلص من هذه المخلفات ، وعدم الوعى الكافى بأضرارها ، وعدم الرقابة الحكومية وزيادة النمو الصناعى ، على تراكم هذه المخلفات مساهمة بذلك فى تشويه الطبيعة وتلويثها ، حيث تحتوى هذه النفايات

على أنواع كثيرة من الملوثات الكيميائية الضارة وبقايا بعض المعادن الخطرة كالكروم والزئبق والفاناديوم والتى قد يكون لها تأثير سلبى على التربة ومكامن المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض وتؤدى إلى انتشار الأمراض وانبعاث الملوثات .

وفيما يتعلق بالتكلفة والعائد من سياسة حماية البيئة ، فإن زيادة الإنفاق على حماية البيئة من خلال تقديم الحوافز للمصانع المطبقة للإنتاج النظيف ، والقيام بالدراسات عن الملوثات وإقامة الأجهزة الفنية والمراكز المتخصصة لحماية البيئة ، وإقامة الوسائل المختلفة لتوعية الأفراد بحماية البيئة ، يؤدى إلى زيادة الإنفاق الحكومى على البيئة . وقد يقلل ذلك من نصيب الإنفاق على الخدمات الأخرى ، أو يمكن أن يؤدى إلى زيادة عجز الميزانية ، مما يساهم فى زيادة معدلات التضخم . ولكن لا يجب أن نغفل التأثير الإيجابى للإنفاق على حماية البيئة على الميزانية الحكومية من تحقيق وفر فى الإنفاق على الصحة ودعم الصناعة وزيادة الإنتاجية . أما من حيث العائد الاقتصادى والاجتماعى والذى تحققه حماية البيئة ـ فيتمثل فى تحسين الصحة العامة ، وزيادة إنتاجية العامل وزيادة خصوبة الأراضى الزراعية ، وزيادة الإنتاج الحيوانى والسمكى ، ورفع معدل عائد مخرجات المواد الخام ورفع عائد الاستثمار . كل ذلك سوف يؤدى بالضرورة إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع معدل النمو ، وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادى والاجتماعى ، دون إغفال لدوره فى تحقيق التقدم التكنولوجى ، نتيجة استخدام وتطوير التقنيات المحافظة على البيئة .

وقد أولت دول مجلس التعاون الخليجى اهتماماً كبيراً بالمحافظة على البيئة الخليجية . وقد جاء اهتمام دول المجلس بهذا المجال من منطلق خلق بيئة مثالية فى وقت تعانى منه دول العالم من مشكلات بيئية متفاقمة ، وبالتالى تظهر أهمية وضع دول المجلس لإستراتيجية بيئية شاملة ، متكاملة وموحدة تحدد فيها بدقة أهدافها ونسب التلوث المطلوب تخفيضها وأولوياتها وإدارتها المناسبة والفعالة ،

على أن تدمج الحوافز الضريبية والمالية لحث المنشآت على احترام البيئة ، والأدوات التفاهمية من خلال توعية الصناعيين والاتصال بهم . كما لابد من وضع برنامج للمراقبة البيئية وضمان حسن تغيير السياسات البيئية وذلك من خلال رصد مستمر ومراقبة للملوثات بأنواعها واستكمال المقاييس البيئية وتوعية الصناعيين بأهمية احترام إجراءات وتدابير الحكومة للحفاظ على البيئة .

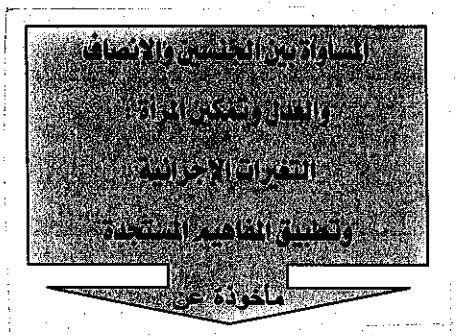

إملى نفاع : النشرة السكانية ــ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ــ العدد ١٩٩٩/٤٧

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اعترافاً متزايداً بالدور الهام الذى تضطلع به المرأة فى المجتمع ، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها حجم التطور الاقتصادى والاجتماعى والحضارى الذى بلغته البشرية فى كفاحها الطويل ونضال المرأة الذى خاضته إلى جانب القوى التقدمية ضد الاستغلال والقهر الاجتماعى والطبقى والتمييز العنصرى ، وفى سبيل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعى . ويعتبر مؤتمر المرأة العالمى الرابع الذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥ لمراجعة مدى تطبيق استراتيجية نيروبى نقطة تحول هامة فى معالجة قضايا المرأة ، كما شكل منهاج عمل مؤتمر بكين نقلة نوعية فى العمل الجاد من أجل النهوض بالمرأة ، وجاء ثمرة لجهود وطنية وإقليمية ودولية من أجل إزالة العقبات التى تعترض تحقيق مساواة المرأة الفعلية ، وتمتعها بكامل حقوقها وزيادة مشاركتها فى التنمية ، والمساهمة فى تقدم مجتمعها وتطوره . وقد شمل منهاج عمل بكين توصيات تغطى أثنى عشر محوراً أساسياً مثل : الفقر والعنف ضد المرأة ، وأثر النزعات المسلحة على المرأة والتعليم والصحة

ووصول المرأة إلى موقع اتخاذ القرار.

وعلى ضوء الواقع الراهن للمرأة العربية ، ومن أجل تحقيق التغير الإيجابى المطلوب ، لابد من اتخاذ إجراءات محددة على صعيدى السياسات والبرامج وذلك باتباع الآتى:

أولاً : فى مجال السياسات والبرامج والآليات : ضرورة إيجاد هيئة مسئولة على مستوى وزارة لمتابعة قضايا المرأة ورصد مستوى تطبيق مفاهيم تمكين المرأة فى كافة القطاعات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص ، والدعوة والتشجيع للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة من قبل الدول التى لم تصادق عليها بعد ، وضع البرامج والخطط لمعالجة مشكلة الفقر ، تبنى السياسات والتشريعات والإجراءات التى تكفل للمرأة حقوقها وإجراءات التغييرات اللازمة على التشريعات المعمول بها محلياً .

ثانياً : فى مجال القوانين : ضرورة تنقية القوانين من المواد التى تنطوى على تمييز ضد المرأة وبما ينسجم مع المتغيرات والتطورات التى طرأت على المجتمع ووضع المرأة فيه ، دعوة الدول العربية لتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبرامج العمل التى أقرتها مختلف المؤتمرات والتى تتعلق بمعالجة جميع المشاكل والمعوقات التى لا تساعد على النهوض بالمرأة ، والضغط لتخصيص مقاعد محددة فى البرلمان والمجالس المحلية للنساء كإجراء مرحلى للمساعدة على دفع الكفاءات النسائية لخوض العملية الانتخابية وإعطاء المنظمات النسائية غير الحكومية الحق فى رفع الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق المرأة إلى المنظمات الدولية مباشرة وإعطائها الحق فى رفع القضايا المفوض العام لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتهاكات الكبرى لحقوق المرأة .

ثالثا: فى مجال التمكين : يعتبر التعليم من الأهداف الأساسية التى يجب ضمانها للفتاة العربية من أجل تمكينها والمطالبة بإجراء مراجعة شاملة لمناهج التعليم لضمان التنشئة الاجتماعية على قيم المساواة

والإنصاف والعمل لمساواة المرأة والرجل فى مجال النشاط الاقتصادى فيما يتعلق بفرص التمويل والائتمان من البنوك والصناديق الاجتماعية لإقامة المشروعات الصغيرة وتمثيل المرأة فى جميع المؤسسات المعنية بالتخطيط العام فى الدولة وفى مواقع اتخاذ القرار وضمان تمثيل المرأة فى الوفود المشاركة بمؤتمرات دولية وفعاليات إقليمية وفى السلك الدبلوماسى .

رابعاً : فى مجال العمل السياسى والوصول لمواقع القرار : تشجيع النساء الكفؤات واللواتى يتمتعن بمواهب وصفات القيادة ومارسن العمل العام وإيجاد لجان لشئون المرأة داخل المجالس النيابية وتعزيز الاتصال بين المنظمات النسائية مع هذه اللجان وتدريب المنظمات النسائية على تقنيات التعبئة والضغط داخل البرلمان وإيجاد معاهد للدراسات والتدريب والتعليم البرلمانى ، يكون فتوحاً للرجال والنساء الذين يخوضون المنافسة الانتخابية على جميع المستويات وعلى الأحزاب السياسية جذب النساء للعمل السياسى من خلال تبنى مطالبهن والدفاع عن حقوقهن .

خامساً : فى مجال الإعلام والتوعية : ضرورة استخدام وسائل الإعلام بما فى ذلك وسائل الاتصال الحديثة لرفع مستوى الوعى بتوصيات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، تفعيل دور الإعلام المسموع والمرئى والمقروء فى مجال معالجة المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة والعنف الممارس ضد الفتيات والنساء بما فى ذلك ختان الإناث .